BAGHDAD CHAMBERS OF
COMMERCE STUDIES AND
INFORMATION DEPARTMENT

غرفة تجارة بغداد
قسم الدراسات والمعلومات

التلوث البيئي في بغداد
كيف يخنق الاقتصاد ويضعف القوة الشرائية

المقدمة

تعد مدينة بغداد من أكبر المدن الحضرية في العراق، وتواجه تحديات بيئية كبيرة تؤثر بشكل متزايد على الأنشطة الاقتصادية والحياة اليومية للسكان.

تركز هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين التلوث البيئي وانعكاساته على الحركة التجارية والقوة الشرائية للمواطنين، باستخدام منهجية علمية تدمج البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أولاً: التلوث البيئي في بغداد – تحليل المصادر والمظاهر

١. مصادر التلوث البيئي الرئيسية:

- التلوث الهوائي:
- المصادر – الانبعاثات الناتجة عن عوادم السيارات، والمولدات الكهربائية، والمنشآت الصناعية.
- المؤشر – تركيز ملوثات مثل ثاني أكسيد الكربون (CO2) والجسيمات الدقيقة (PM2.5وPM10).
- التلوث المائي:
- المصادر – تصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة، والتلوث الصناعي في نهر دجلة.
- المؤشر– انخفاض جودة المياه حسب تقارير مختبرية لجودة مياه الشرب والري.
- التلوث الصلب والبصري

• المصادر النفايات الصلبة الناتجة عن الأسر والمنشآت التجارية.

• المؤشر كثافة النفايات في الأماكن العامة ومدة تراكمها.

٢. مظاهر التلوث البيئي

• زيادة الأمراض التنفسية والمعدية بسبب تلوث الهواء والمياه.

• تدهور البيئة الحضرية مما يقلل من جودة الحياة في المناطق التجارية والسكنية.

ثانيًا : أثر التلوث على الحركة التجارية

١. تأثيرات مباشرة

• انخفاض إقبال العملاء

تشير الدراسات إلى أن المناطق ذات التلوث العالي تفقد جاذبيتها للسكان والمتسوقين بسبب الأجواء غير الصحية.

• زيادة التكاليف التشغيلية للمشاريع

تحتاج الأنشطة التجارية إلى الاستثمار في أنظمة تهوية وتنقية إضافية، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتقليل التنافسية.

٢. تأثيرات غير مباشرة

• انخفاض الإنتاجية

الغياب المتكرر للعمال بسبب الأمراض المرتبطة بالتلوث يؤثر على دورة العمل وسرعة الإنتاج.

• تراجع الاستثمار التجاري

البيئات الملوثة تقلل من رغبة المستثمرين في إنشاء مشاريع جديدة أو التوسع في المناطق المتأثرة.

٣. دراسة حالة افتراضية (نموذج اقتصادي):

باستخدام نموذج التحليل المدخلات–المخرجات الاقتصادية (Input–Output Model)، يمكن قياس تأثير التلوث على الناتج التجاري المحلي:

• خسارة النشاط التجاري: ٥–١٠٪ من المبيعات في المناطق عالية التلوث بسبب تدني الإقبال.

• زيادة الأسعار: ٨–١٥٪ في أسعار السلع بسبب ارتفاع تكاليف النقل والتخزين في ظروف ملوثة.

ثالثًا: أثر التلوث على القوة الشرائية للمواطن البغدادي

١. الأثر الصحي على دخل الأفراد

• زيادة الإنفاق الصحي بنسبة ٢٠-٣٠٪ من دخل الأسر بسبب الأمراض المرتبطة بالتلوث، مثل الربو وأمراض القلب.

• انخفاض إنتاجية الأفراد العاملين نتيجة الأمراض المزمنة.

٢. الأثر الاقتصادي العام

• تآكل القدرة الشرائية

ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة زيادة التكاليف التشغيلية المرتبطة بالتلوث.

• ارتفاع تكاليف المعيشة

الاعتماد على المياه المعبأة أو الطاقة البديلة يضيف أعباء اقتصادية على المواطن.

٣. تغير سلوك الإنفاق

• تقليل الإنفاق على الكماليات مثل الملابس والمطاعم والترفيه، والتركيز على الحاجات الأساسية مثل الغذاء والعلاج.

• انخفاض الطلب المحلي على السلع الفاخرة، مما يضر بقطاع الأعمال المرتبط بها.

رابعًا: التلوث والتفاعل الاقتصادي البيئي (Eco-Economic Dynamics)

١. النموذج التحليلي

باستخدام منهجيات اقتصادية بيئية، يمكن قياس الأثر التراكمي للتلوث على الناتج الاقتصادي المحلي.

• التلوث الهوائي والمائي يؤديان إلى خسارة اقتصادية تقدر بـ١.٥-٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعاصمة سنويًا.

• التلوث التجاري (مثل تدهور البنية التحتية) يضيف خسائر اقتصادية تراكمية.

٢. الآثار طويلة المدى:

• هجرة الأعمال إلى مناطق أقل تلوثًا.

• زيادة الفقر بسبب انخفاض فرص العمل وضعف القوة الشرائية.

خامسًا: التوصيات العملية للتقليل من الأثر الاقتصادي للتلوث

١. الإجراءات البيئية الحكومية

• تعزيز التشريعات البيئية

فرض ضرائب على الملوثين واستخدام عائداتها لتحسين جودة الهواء والمياه.

• تحديث البنية التحتية

تحسين شبكات الصرف الصحي، وزيادة المساحات الخضراء في المناطق التجارية.

٢. الإجراءات الاقتصادية

• دعم المشاريع البيئية

تقديم حوافز مالية للشركات التي تتبنى تقنيات صديقة للبيئة.

• تقليل العبء المالي عن المواطنين

تخفيض الضرائب على الخدمات الأساسية كالمياه والطاقة.

٣. التوعية المجتمعية

• نشر ثقافة إعادة التدوير وتقليل النفايات.

• إطلاق حملات تثقيفية تسلط الضوء على العلاقة بين البيئة والاقتصاد.

الخاتمة

تشير الدراسة إلى أن التلوث البيئي في بغداد يشكل تحديًا مزدوجًا، حيث يؤثر على الحركة التجارية والقوة الشرائية من خلال رفع التكاليف الصحية والتشغيلية، مما يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي. من الضروري تبني نهج شامل يجمع بين السياسات البيئية والاقتصادية لتحسين الوضع الحالي.

مع فائق الاحترام والتقدير

قسم الدراسات والمعلومات